

[الأصل: بالإنكليزية]

## بيان المؤهلات

يُقدّم هذا البيان وفقاً للفقرة 4 (أ) من المادة 36 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والفقرة 6 من القرار ICC-ASP/3/Res.6، بصيغته المعدلة بالقرارين ICC-ASP/12/Res.8 و ICC-ASP/14/Res.4، التي اعتمدهما جمعية الدول الأطراف في 10 أيلول/سبتمبر 2004، و 1 شباط/فبراير 2007، و 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، و 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، فيما يتعلق بإجراءات ترشيح وانتخاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

(أ) يستوفي السيد شاغدا الشروط المنصوص عليها في الفقرة 3 (أ) و(ب) و(ج) من المادة 36 من نظام روما الأساسي، على النحو التالي:

### الفقرة 3 (أ)

يتحلّى السيد شاغدا خوسبايار بالأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة وتتوافر فيه المؤهلات المطلوبة في منغوليا لتعيينه في أعلى المناصب القضائية، إذ إنه يعمل قاضياً في المحكمة العليا لمنغوليا. ووفقاً للمادة 51 من دستور منغوليا والمادة 4 من قانون وضع القضاة في منغوليا، لا يمكن تعيين شخص كقاضٍ في المحكمة العليا إلا إذا كان ذا شخصية لا تشوبها شائبة ولا يمكن التشكيك في نزاهته وحياده. ويتمتع السيد شاغدا خوسبايار بكل تلك السمات والصفات.

### الفقرة 3 (ب) '1'

يستوفي السيد شاغدا خوسبايار بمتطلبات المادة 36 (3) (ب) '1' إذ يتمتع بكفاءة ثابتة في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، وحصل على خبرة متنوعة في كل جانب من جوانب الإجراءات الجنائية بتوليّه مناصب مختلفة كمحامي، ومدعي عام مكلف بالتحقيق، وقاضي من المحاكم الدنيا إلى المحاكم العليا في البلد. وقد بدأ حياته المهنية كمُدافع متخصص في جرائم الأحداث والاتجار بالبشر، وأصبح الآن قاضياً يحظى باحترام كبير في المحكمة العليا في منغوليا مع التركيز على القضايا الجنائية. وخلال حياته المهنية، عالج أكثر من أربعة آلاف قضية جنائية، بما في ذلك تلك المتعلقة بأخطر أنواع الجرائم.

وقد كان السيد شاغدا خوسبايار رائداً في وضع إطار قانوني ونهج جديد إزاء العدالة الجنائية المنغولية وساهم في إدماج مبادئ عدم انطباق قانون التقادم والولاية القضائية العالمية والتكامل فيما يتعلق بالجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على القانون المحلي. وعمل كعضو في اللجنة الحكومية لصياغة قانون الإجراءات الجنائية والجنائية المنقح، واشترك بنشاط في وضع قانون العقوبات وقانون إنفاذ القوانين وقانون خدمة المارشال (Marshals Service Law).

ويشارك السيد شاغدا خوسبايار أيضاً عن كثب في المحاضرات التي تُلقى في جامعات منغوليا. وهو أستاذ مساعد في القانون الجنائي المتطوّر والإجراءات الجنائية وعلم الجريمة، ومرشح لنيل الدكتوراه في كلية الحقوق، في الجامعة الوطنية في منغوليا. وقد نشر أبحاثاً قانونية بشأن المسائل التي تؤثر في إقامة العدل، والإجراءات الجنائية المقارنة، وتدوين القوانين.

### الفقرة 3 (ج)

إنّ السيد شاغدا خوسبايار ملماً إماماً تاماً باللغة الإنكليزية، كما يتحدّث اللغة الروسية بطلاقة وله معرفة جيّدة باللغة الفرنسية.

(أ) لأغراض الفقرة 5 من المادة 36 من نظام روما الأساسي، يرشح السيد شاغدا خوسبايار لإدراجه في القائمة "ألف" لأنه يستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة 36 (3) (ب) '1' من نظام روما الأساسي على النحو المذكور أعلاه.

(ب) تأتي المعلومات المتعلقة بالفقرة 8 (أ) '1' إلى '3' من المادة 36 من نظام روما الأساسي على النحو التالي:

'1' تنتمي منغوليا إلى النظام القانوني القاري.

'2' منغوليا جزء من المنطقة التي تعدّ مشاركتها في المحكمة الجنائية الدولية أقل تمثيلاً. وسيكون انتخاب السيد شاغدا خوسبايار أول مرّة على الإطلاق يتولّى فيها مواطن منغولي منصب قاضي في المحكمة.

'3' السيد شاغدا خوسبايار ذكر.

(ج) يتمتع السيد شاغدا خوسبايار بخبرة قانونية كبيرة في مجال العنف ضد الفئات الضعيفة في المجتمع. وقد سيّر الإجراءات في العديد من المحاكمات المتعلقة بجرائم العنف ضد القاصرين والنساء والقضايا المتعلقة بالعنف الجنسي ضد المرأة أثناء خدمته لعدة سنوات كقاض في مجال الجرائم التي يرتكبها الأحداث وتلك التي تُرتكب ضدهم. وقبل تعيينه قاضياً، عمل كمحامي للدفاع في المجال الجنائي، وكان يعالج في الغالب جرائم الأحداث والاتجار بالبشر، التي تشمل النساء والأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي.

(د) لأغراض الفقرة 7 من المادة 36 من نظام روما الأساسي، فإن السيد شاغدا خوسبايار مواطن منغولي ولا يتمتع بجنسية أي دولة أخرى.

(هـ) السيد شاغدا خوسبايار ملتزم التزاماً تاماً بالقيام بدوام كامل عندما يتطلب عبء عمل المحكمة ذلك.